١١
لواء الحمد
مجلة علمية نصف سنوية تعني بالمعارف الإسلامية
السنة الخامسة ـ العدد التاسع (صفر ـ رجب ١٤٤٦)

مراجعة أدلّة ضرورة معرفة الإمام المهدي عليه السلام بناءً على كتاب (مكيال المكارم)

د. إحسان بور إسماعيل [١]

الخلاصة: ألّف كتاب (مكيال المكارم) بهدف التأكيد على لزوم الإكثار من الدعاء لتعجيل فرج الإمام المهدي عليه السلام. وفي البدء عمد المؤلف إلى بيان الأدلّة العقلية و النقلية في إثبات وجود إمام العصر عليه السلام، ليسوق مخاطبه إلى البحث في وجوب معرفة الإمام في عصر الغيبة الأليم... وهذه الشاكلة من التأليف جديدة في نوعها. وإن الصلة بين مباحث الإمامة والمهدوية موضوع يبدو أنه اليوم أشد حاجة إلى الاهتمام... وعلى هذا الأساس، وبعد دفع المؤلف مخاطبه إلى مضاعفة معرفته، عمد إلى التأكيد على الدعاء بالفرج لإمام العصر عليه السلام، والامتناع عن التعامل العاطفي البحث مع مقولة الظهور... وهذا من جملة الموارد التي حرص المؤلف على تحذير مخاطبه منها؛ ليتسنّى له الطلب من الله تعالى لإنهاء الغيبة الكبرى..

المصطلحات: مكيال المكارم، المهدوية، أدلة الإمامة، الإمام الثاني عشر، المعرفة، الغيبة.

---

١. أستاذ مساعد في مؤسسة (آموزش عالي آرمان رضوي – مشهد المقدسة).

١- المقدّمة

كتاب (مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم عليه السلام) كتاب نفيس و ابتكار مهمّ للسيد محمد تقي الموسوي الإصفهاني رحمه الله (١٣٠٠ - ١٣٤٨ ق.) والمعروف بالفقيه أحمد آبادي. والمؤلف من قلائل علماء الشيعة الذين نالوا - مع فقههم - التوفيق لتأليف كتاب نفيس حول الإمام الثاني عشر عليه السلام. ومن بين مؤلّفاته الإحدىٰ والعشرين (مهدوي، ١٣٨٦ ش، ج٢، ص٢٣٩) حظي هذا الكتاب بعديد الطبعات التي فاقت بقية مؤلّفاته، وقد أُلّفت حوله العديد من الكتب. و بعدد أبواب الجنّة؛ كانت أقسام هذا الكتاب:

القسم الأول: معرفة الإمام الهمدي عليه السلام واجبة. وفي هذا القسم كان الكلام أولاً في مراجعة وتحقيق الدلائل العقلية والنقلية في إطار معرفة الإمام عليه السلام.

القسم الثاني: في عديد المعجزات والكرامات.

القسم الثالث: في بيان شطر من حقوق و مراحم الإمام عليه السلام تجاهنا؛ وفيه تمّ الحديث عن بيان بُعد من أبعاد الحقوق الخاصّة بالإمام المهدي عليه السلام المترتّبة علىٰ الشيعة.

القسم الرابع: في درجات وخصوصيات الإمام المهدى عليه السلام التي توجب الدعاء له. وفي هذا القسم جرت الإشارة بشكل أبجدي إلىٰ بيان هذه الخصوصيات و هذا القسم أيضاً يعتبر ابتكاراً جديداً في التراث الحوزوي - المهدوي.

القسم الخامس: بيان النتائج والثمار الطيّبة للدعاء بالفرج.

القسم السادس: الأوقات والحالات المؤكَّدة للدعاء.

القسم السابع: كيفيّة الدعاء لتعجيل الفرج وظهور الإمام عليه السلام، والأدعية المأثورة بهذا الصدد.

القسم الثامن: التكاليف الخاصّة بعصر الغيبة؛ والتي يرتقي عددها إلىٰ ثمانين تكليفاً ملقىً على كواهل الشيعية.

ولعلّ من أبرز خصائص وميزات هذا الكتاب؛ الاستقلال الموضوعي و المضموني لكلّ قسم من سائر الاقسام، بحيث يجد القارئ لهذا الكتاب في كل قسم من أقسام

الثمانية قد نال حظّاً طيّباً وإن لم يعمد إلىٰ قرارة الأقسام الأخرىٰ. و بطبيعة الحال، فإنّ هذا الكتاب مشتمل علىٰ بحوث مختلفة وبالغة الأهمّيّة في الكثير من المجالات، مثل: الحديث، الفقه، الكلام، الرجال، والأدب وبأسلوب بديع وطابع مميّز، مضافاً إلىٰ اقتران كلّ ذلك بالاستنتاجات المقبولة، بل والرائعة... وما علينا إلّا إمعان النظر في كيفية تناول المؤلّف مسألة وجوب معرفة الإمام المهدى عليه السلام وأسس مضامين كتابه القيّم هذا على الدلائل التي أوردها، لينتهي بعد ذلك إلىٰ إقناع مخاطبه بأهمّيّة الدعاء بالفرج لإمام العصر سلام الله عليه.

٢- بنية الكلام...

كلُّ مؤلِّف يبيّن قواعد وأسس كلامه بأسلوب خاصّ. وقد كان مبنىٰ المؤلِّف رحمه الله في هذا المؤلَّف عرضَ مفهوم جديد للإيمان عبر جملة من الآيات القرآنية والروايات الواردة في المأثور الشيعي، وقد قال المرحوم المؤلف بهذا الصدد: «... وأنّه لا يتحقّق الإيمان بدون معرفة الإمام المهدى ويدلّ على ذلك العقل والنقل». (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢، ج١، ص٤٧)

ولا ريب أنّ هذه النظرة الخاصّة التي صدرت عن فقيه شيعي بعد مراجعته وتحقيقه في نظرات سائر العلماء إلىٰ الإيمان التي دوّنوها في مؤلفّاتهم. ولقد كانت عادة الفقهاء أنّهم قسّموا الإيمان إلى معنيين؛ عامٌّ و خاصٌّ. إذ الإيمان بالمعنىٰ العامّ: هو الاعتقاد القلبي بجميع التعاليم النبويّة. وبالمعنىٰ الخاصّ؛ ومضافاً علىٰ المعنىٰ الأوّل؛ اقتران ذلك بالاعتقاد بإمامة وولاية الأئمة الاثني عشر عليهم السلام [ومنهم العديد ممّن غفلوا عن وجوب إمامه الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام؛ باعتبارها الحجّة علىٰ الأئمة، بدءاً في الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام وانتهاءً بالإمام صاحب الزمان عليه السلام المترجم] (هاشمي الشاهرودي ١٤٢٢ق، ج١، ص٧٨٧) فطبقاً للمعنىٰ الخاص للإيمان، فإنه لا يُحسب مؤمناً إلّا من كان شيعيّاً اثني عشرياً (الشهيد الثاني، ١٤١٤ق، ج٥، ص٣٣٧ - ٣٣٨) وكذلك جرىٰ تعريف الإيمان بالمعنىٰ الخاص في كثير فى أبواب الفقه، مثل: الاجتهاد [وهذا مصطلح تجاهله أهل البيت عليهم السلام ولم يرتضوه للفقهاء في شيعتهم، باعتباره مصطلحاً أسس له المخالفون

والنواصب، وإنما أكدوا عليهم السلام على مصطلح: الفقاهة. المترجم] والتقليد والطهارة والصلاة والزكاة والخمس والصوم والاعتكاف والحج والوقف والنذر والقضاء والشهادات. وعدوه - الإيمان بالمعنىٰ الخاص. شرط صحّة و قبول جميع العبادات (النجفي، ١٤٠٤ق، ج١٥، ص٦٣) فأن يصرّح الفقيه أحمد آبادي بقوله: «لا يتحقّق الإيمان من دون معرفة الإمام المهدى عليه السلام». فهو بمثابة استخلاص جديد؛ وفي الوقت ذاته؛ تعبير دقيق أسّس عليه مضامين كتابه.

وذلك أنّ الشيخ المفيد - منطلقاً من نصوص القرآن والعترة النبوية الطاهرة - عدّ الإيمان تصديقاً قلبياً وإقراراً لسانياً وعملاً بالطاعات (الفاضل المقداد، ١٤٠٥ق، ص٤٤٠، شبرّ، ١٤١٨ق، ص٥٥٨ - ٥٥٩) و جمع آخر من مفكّري الشيعة وعلمائهم، مثل: السيد المرتضى (نفسه، ١٤١١ق، ص٥٣٦) والشيخ الطوسي (البحراني، ١٤٠٦ق، ص١٧٠) وابن ميثم البحراني (الفاضل المقداد، ١٤٠٥ق، ص٤٤٢) والفاضل المقداد (نفسه، ١٣٨٠ ش، ص٤٤٠) وعبدالرزاق اللّاهيجي (نفسه، ١٣٦٤ ش، ص١٦٥)... يذهبون إلىٰ أنّ الإيمان عمل قلبي - عمل القلب - وعلىٰ هذا الأساس؛ كان الإيمان: الاعتقاد القلبي بالله وبالنبي وبالوحي، وأنّ المؤمن هو مَن يعتقد بقلبه و لا ضرورة للإقرار بلسانه. وفي المنتهىٰ، عدّ متكلّموا الشيعة أنّ لازم الإيمان الاعتقاد والتصديق بالتوحيد وبالعدل الإلهي وبالمعاد وبالنبيّين و بإمامة الأئمة المعصومين بعد النبي صلّىٰ الله عليه و عليهم أجمعين (الغزالي، ١٤٠٥ق، ص١٤٥. الشهيد الثاني، ١٤٠٩ق، ص١٤٤ و ١٦٤).. كما أنهم في إيضاحاتهم وتقاريرهم لا يصرّحون بموضوع المهدويّة، ولكن مؤلّف (مكيال المكارم) يعتقد بأنّ المؤمن بإمام العصر عليه السلام محرزٌ للمصاديق المذكورة

٣- التحقيق في الدليل العقلي على ضرورة وجود الإمام المهدى عليه السلام

بعد الإيضاح المقتضب بصدد كيفية تحقّق الإيمان، أشار المؤلّف إلىٰ الدلائل العقلية على ضرورة وجود الإمام عليه السلام، وبعد طرحه إشكالاً، وجدناه يردّ بثلاثة أجوبة.

أدلّة مشتركة

بدءاً؛ بيّن أنّ العلل وراء ضرورة ولزوم وجود النبي صلى الله عليه وآله هي ذات العلل التي تصدق و

تقف وراء ضرورة وجود وصيّ وخليفة النبي، يرجع إليه الناس بعد وفاة النبي في مختلف شؤونهم كما كانوا يرجعون إلىٰ النبي.. فكان في الواجب علىٰ البارئ سبحانه وتعالىٰ أن ينصبه ثم يوجب علىٰ الناس معرفته وطاعته، وذلك أن الاتّباع بلا معرفة أمر غير متاح وغير ممكن. «فلأنّ العلل المحوجة إلىٰ وجود النبي صلى الله عليه وآله هي المحوجة إلىٰ وجود الوصي عليه السلام بعد وفاة النبي، والجهة الموجبة للرجوع إلىٰ النبي هي الموجبة للرجوع إلىٰ الوصي بعينها، فيجب علىٰ الله تعالىٰ نصبه و علىٰ الناس معرفته؛ لتوقّف اتّباعه على معرفته» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٤٧).

وفي هذا الاستدلال جملة نقاط مهمّة:

الأولىٰ: كما أنّ من الاعتقاد الأصيل لدىٰ الشيعة؛ أنّ للنبيّ صلى الله عليه وآله منهاجاً يغطي ويستوفي جميع شؤون حياة البشر، فإنّ وصيّه قد عُيّن لسعادة الدنيا والآخرة.. وعلى هذا؛ فإنّ الشيعة - كما هم المخالفون- يعدّون إحراز و استمرار تأثير حجة الله تعالىٰ ليس لمجرد الإتيان بالأحكام الفقهيّة - الفرعيّة - و إنّما النبيّ و الإمام هاديان ومستوفيان للحاجات البشرية.

الثانية: وجوب نصب الإمام من قبل الله تعالىٰ يبيّن - خلافاً لقول أهل الخلاف - القاضي بكون الخلافة أمراً شورائياً؛ ويتمّ من قبل أهل الحلّ والعقد، أو من قبل الخليفة السالف، أو بواسطة الغلبة (الصاوي، ١٤٢١ق، ج٤، ص٤٢٦)

إنّ تحقيق المؤلّف في تراث علماء الشيعية جدير بالمتابعة، فمثلاً؛ قال الشيخ الصدوق المتوفىٰ سنة (٣٨١ق): «يجب أن يُعتقد أنّ الإمامة حقٌّ، كما اعتقدنا أنّ النبوّة حقٌّ، أنّ الله عزّ وجلّ الذي جعل النبي صلى الله عليه وآله نبياً هو الذي جعل إماماً، وأنّ نصْبَ الإمام وإقامته واختياره إلىٰ الله عزّوجلّ، و أنّ فضله منه ». (نفسه، ١٤١٨ق، ص٢٧)

وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء، المتوفّىٰ سنة (١٣٧٣ ق): «إنّ الإمامة منصب إلهي كالنبوّة، فكما أنّ الله سبحانه يختار مَن يشاء من عباده للنبوّة و الرسالة، ويؤيّده بالمعجزة التي هي كنصٍّ من الله عليه (و ربُّك يخلقُ ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيّه بالنصّ عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام

بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها. سوىٰ أنّ الإمام لا يوحىٰ إليه كالنبّي، وإنّما يتلقّىٰ الأحكام منه مع تسديد إلهي، فالنبيُّ مبلّغٌ عن الله، والإمام مبلّغ عن النبي صلى الله عليه وآله» (نفسه، ١٤١٥ق، ص٢١٢)

وقال ابن جرير الطبري الإمامي: «إنّ الإمامة منصب إلهي مقدّس؛ لا يتحقّق لأحدٍ إلّا بنصٍّ من الله (تعالىٰ)، أو من نبيّه المصطفىٰ الذي لا ينطق عن الهوىٰ (إنْ هو إلّا وحيٌ يوحىٰ)» (نفسه، ١٤١٣ق، ص١٨)

والعلّامة المجلسي - بعد ذكره آيتين ٣٢،٣١ من سورة الزخرف بعد الآية محطّ البحث - استدلّ علىٰ عدم صلاحية الإنسان في اختيار الإمام. قال: «أقول: الآيتان صريحتان في أنّ الرزق والمراتب الدنيويّة لمّا كانت بقسمته وتقديره سبحانه؛ فالمراتب الأخروية والدرجات المعنوية؛ كالنبوّة وما هو تاليها في أنّه رفعة معنويّة وخلافة دينيّة وهي الإمامة أولىٰ وأحرىٰ بأن تكون بتعيينه تعالىٰ: ولا يكلها إلىٰ العباد، وأيضاً إذا قصرت عقول العباد عن قسمة الدرجات الدنيوية؛ فهي أحرىٰ بأن تكون قاصرة عن تعيين منزلة هي تشتمل على الرئاسة الدينيّة والدنيويّة معاً، وهذا بيّنٌ بحمد الله في الآيتين علىٰ وجهٍ ليس فيه ارتياب ولا شكٌّ، والله الموفّق للصواب» (لنفسه ١٤٠٣ق، ج٢٣، ص٦٧).

وأمّا كون نصب الإمام واجباً على الله تعالىٰ، كما قال صاحب (المكيال)؛ فقد يرىٰ في تقرير العلامّة البحراني رحمه الله حيث استدلّ على النصب الإلهي للإمام بالصورة أدناه: «دلّتِ الآية على نفي الخيرة للخلق مطلقاً في الخلق والحكم؛ فليس لهم أن يثبتوا حكماً ولا ينفوا حكماً من قبل أنفسهم ولا أن يختاروا أحداً فيقدّموه في منزلة و يأخّروا غيره عنها، بل الحكم في ذلك كلّه لله تعالىٰ، فكانت الآية ناصّة علىٰ أنه لا يجوز لأحدٍ أن يختار إماماً فينصبه في الإمامة بعد نصِّ الله وقبله كما هو مفادها؛ إذ لو صحّ ذلك؛ لكان مناقضاً لمدلول الآية، وحيث بطل الاختيار في كل شيء؛ بطل الاختيار للناس في الإمامة؛ فوجب أن يكون الإمام منصوصاً عليه» (نفسه، ١٤٠٥ق، ص١٥٥).

الثالثة: أن صاحب (المكيال) قائل: «فيجب على الله تعالىٰ نصبه و على الناس معرفته؛ لتوقّف اتّباعه على معرفته» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢، ج ١، ص٤٧).

وإنّ مبنىٰ وبنية هذا التقرير؛ الروايات المشهورة الواردة في معرفة الإمام والمنقولة في المصادر الروائية لدىٰ الفريقين (راجع: الشوشتري، ١٤٠٩ق، ج٢، ص٣٠٦-٣٠٩). وهي عبارة كانت محطّ قبول جميع المسلمين (الموسوي الشفتي، ١٤١١ق، ص٢٦)

جملة من هذه الروايات:

- «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه؛ مات ميتةً جاهليّة» (الشيخ الصدوق، ١٣٩٥ق، ج٢، ص٤٠٩؛ الشيخ المفيد، ١٤١٣ق، ص٣٢٥).

- «مَن ماتَ وليس في عنقه بيعةٌ؛ مات ميتةً جاهليّة». (ابن بطريق، ١٤٠٧ق، ص٣١٩؛ ابن عطية، ١٤٢٣ق، ج١، ص١٣٣؛ ابن قانع البغدادي، ١٤٢٤ق، ج٨، ص٢٩٦٣؛ ابن كثير الدمشقي، ١٤١٩ق، ج٢، ص٣٠٢).

في هذا الحديث الذي نقل بطرق أهل السنّة عن عبدالله بن عمر لم ترد كلمة «إمام» (الكراجكي، ١٤١٠ق، ج١، ص٣٢٨؛ ابن طاوس، ١٤٠٠ق، ج١، ص٢١٠) ولكن مصادر الشيعة أوردت كلمة «إمام» في العبارة.

-«مَن ماتَ بغير إمام مات ميتةً جاهليّة» (العيّاشي، ١٣٨٠ق، ج٢، ص٣٠٣؛ المسعودي، ١٤٢٦ق، ص١٩٤؛ ابن طاوس، ١٤١٦ق، ص٣٢٧)

تحقيق في الأدلّة النقليّة على ضرورة وجود الإمام المهدى عليه السلام

المؤلّف وبعد إيضاح الاستدلال العقلي، يخوض غمار الأدلّة النقلية، وضمن ادّعائه التواتر علىٰ هذه الشاكلة في الروايات، أشار إلىٰ شطر منها بالشرح التالي. وفي هذا القسم عكف المؤلّف على تتبّع صحاح أخبار مصادر وكتب علماء الشيعية.. فعرّف الصحيح منها بقوله:

«ومرادي بالصحيح في هذا الباب، هو المعنىٰ الأوّل.. وكلّ ما عبّرت فيه بسند كالصحيح أو الصحيح على بعض الوجوه؛ فهو الصحيح بالمعنىٰ الثاني» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٨).

بمعنىٰ أن المتأخّرين من المجتهدين ذهبوا إلىٰ أنّ الخبر الصحيح أن يكون الراوي في

كل طبقة اماميّاً عادلاً. ولكن المتقدّمين قالوا: الخبر الصحيح خبر يحصل منه الاطمئنان الىٰ كونه صادراً عن المعصوم...

وقد نقل المؤلّف في هذا القسم (١٤) رواية حسب الترتيب أدناه:

١) «في الصحيح عن معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: (ولله الأسماءُ الحُسنىٰ فادْعوه بها) قال: نحن واللهِ الأسماءُ الحسنىٰ التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلّا بمعرفتنا» (الشيخ الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، ص١٤٤)

وبالتأمّل في مفردة ومصطلح «اسم» حرص المؤلف على إحراز مزيد من الفهم، فقال: «أقول: لعلّ التعبير عنهم بالأسماء؛ لكونهم أدلّاء على الله وعلامات قدرته وجبروته، كما أنّ الاسم علامة لصاحبه دالٌّ عليه، والله تعالىٰ هو العالم» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٤٩)

فالاسم و الصفة موضوعان لجهة التمييز والتشخيص. فحينما نقول: وردة حمراء، فيكون الاستدلال باللّون الأحمر لتمييزها عن سائر الأوراد. وحيث أنّ الإنسان لا سبيل له إلىٰ معرفة الله تعالىٰ، فإننا حينما ننسب اسماً أو صفة إلىٰ الله؛ فقد أتينا بشبيه له، والحال أنّه عزّ وجلّ خارج عن حدّي التشبيه والتعطيل.. وقد كتب المرحوم صاحب (المكيال) لدىٰ الإجابة علىٰ السؤال القائل: كيف يكون الإمام المعصوم علامةً واسماً لله سبحانه، فقال: الاسم علامة علىٰ ما يدلّ عليه صاحبه، وبالنظر إلىٰ أنّ الأئمّة عليهم السلام هداة الناس إلى الخالق المتعال وعلامات على قدرته وجبروته.. فهم أسماء الله سبحانه.

٢) خبر صحيح عن العبد الصالح مولانا الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام قال:

«إنّ الحجّة لا تقومُ لله علىٰ خلقه إلّا بإمامٍ حتّىٰ يُعرف». (الشيخ الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، ص١٧٧).

ثم قال في توضيح هذه الرواية: «وأقول: يشير إلىٰ وجوب إقامة الحجّة علىٰ الله تعالىٰ، وإنّ معرفته لا تتمّ إلّا بوجود الإمام، فيجب معرفته على الناس ونصبه علىٰ الله». (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٤٩).

في هذا القسم يبيّن المؤلف مدّعَيين: الأوّل: أنّ معرفة الله لا تكون ولا تتسنّىٰ إلا بالإمام وعن طريق الإمام. والثاني: التأكيد علىٰ تقرير وجوب نصب الإمام من قبل الله تعالىٰ... وقد مرّ فيه القول بدءاً.

ويلاحظ مدلول المدّعىٰ الأول في روايات أخرىٰ بصراحة أكبر.. كقول الإمام الصادق عليه السلام: «خرج الحسين بن علي عليهما السلام على أصحابه فقال: أيّها الناس! إنّ الله جلّ ذكره ما خلق العبادَ إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه، فإذا عبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة ما سواه. فقال رجل: يابن رسول الله! بأبي أنت وأمّي؛ فما معرفة الله؟ قال: معرفة أهل كلِّ زمان إمامهم الذي يجب عليهم طاعته» (الشيخ الصدوق، ١٣٨٥ ش، ج١، ص٩).

أو الرواية الواردة عن الإمام الباقر عليه السلام حيث قال فيها:

«بِنا عُبد الله، و بِنا عُرف الله، وبِنا وَعَدَ الله، ومحمدٌ صلى الله عليه وآله حجابُ الله». (الصفّار، ١٤٠٤ق، ج١، ص٦٤)

يذكر أنّ الرواية الثانية التي أوردها المرحوم الموسوي الإصفهاني عن الإمام الكاظم عليه السلام، قد أوردها الصفار في (بصائر الدرجات) عن الإمام الرضا عليه السلام (الصفار، ١٤٠٤ق، ج١، ص٤٨٦)

٣) الخبر الصحيح؛ خطبة عن مولانا الإمام أبي عبدالله الصادق عليه السلام، و فيها ذكر لحال وصفات الأئمة عليهم السلام، إذ جاء فيها:

«إنّ الله عزّ وجلّ أوضح بأئمّة الهدىٰ من أهل بيت نبيّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه، فمن عرف من أمّه محمد صلى الله عليه وآله واجب حقّ إمامه وَجَدَ طعمَ حلاوةِ إيمانه وعلم فضل طلاوة إسلامه، لأنّ الله تبارك وتعالىٰ نصب الإمام عَلَماً لخلقه؛ وجعله حجّةً علىٰ أهلِ موادّه وعالَمِهِ؛ وألْبَسَهُ الله تاج الوقار وغشّاه من نور الجبّار، يُمَدُّ بسبب إلى السماء، لا ينقطع عنه موادّه، و لاينال ما عند الله إلّا بجهة أسبابه، ولا يقبل الله أعمالَ العباد إلا بمعرفته؛ فهو عالم بما يَرِدُ عليه من مُلتَبِسات الدُجى ومعمّيات السنن ومشتبهات الفتن، فلم يزل الله تبارك وتعالىٰ يختارهم لخلقه من وُلد الحسين عليه السلام مِن عَقِب كلِّ إمام؛ يصطفيهم لذلك ويجتبيهم

ويرضىٰ بهم لخلقه ويرتضيهم، كلما مضىٰ منهم إمام نصبَ لخلقه من عقبه إماماً علماً بيّناً و هادياً نيّراً و إماماً قيّماً وحجّةً عالِماً، أئمّة من الله يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حججُ الله ودعاته ورعاته علىٰ خلقه، يدين بهديهم العباد، وتستهلّ بنورهم البلاد، و ينمو ببركتهم التلاد، جعلهم اللهُ حياةً للأنام ومصابيحَ للظلام ومفاتيحَ للكلام ودعائمَ للإسلام.. جرت بذلك فيهم مقادير الله علىٰ محتومها.. فالإمام هو المنتجب المرتضىٰ والهادي المنتجىٰ والقائم المرتجىٰ و اصطفاه الله بذلك واصطنعه علىٰ عينه في الذرّ حين ذرأه، وفي البريّة حين برأه، ظلّاً قبل خلق نسمة عن يمين عرشه؛ محبوًّا بالحكمة في علم الغيب عنده، اختاره بعلمه؛ و انتجبه لطهره.. بقية من آدم عليه السلام؛ وخيرة من ذرّيّة نوح؛ ومصطفىً من آل إبراهيم وسلالة من اسماعيل؛ وصفوة من عترة محمد صلى الله عليه وآله... لم يزل مرعيّاً بعين الله يحفظه ويكلؤه بستره، مطروداً عنه حبائل إبليس وجنوده؛ مدفوعاً عنه وقوب الفواسق ونفوث كلِّ فاسق؛ مصروفاً عنه قوارف السوء، مبرّءاً من العاهات؛ محجوباً عن الآفات؛، معصوماً من الزلّات؛ مصوناً عن الفواحش كلّها، معروفاً بالحلم والبرِّ في يفاعه، منسوباً إلىٰ العفاف والعلم والفضل عند انتهائه مسنداً إليه أمر والده، صامتاً عن المنطق في حياته... فإذا انقضت مدّة والده إلىٰ أن انتهت به مقادير الله إلىٰ مشيئته وجاءت الإرادة من الله فيه إلىٰ محبّته وبلغ منتهىٰ مدّة والده عليه السلام فمضىٰ وصار أمر الله إليه من بعده وقلّده دينَه وجعله الحجّةَ على عباده وقيّمه في بلاده وأيّده بروحه وآتاه علمه وأنبأه فصلَ بيانه واستودعه سرَّه وانتدبه لعظيم أمره وأنبأه فضل بيان علمه ونصبه عَلَماً لخلقه وجعله حجة علىٰ أهل عالمه وضياءً لأهل دينه والقيّم علىٰ عباده رضيَ الله به إماماً لهم؛ استودعه سرَّه واستحفظه علمه واستخبأه حكمته واسترعاه لدينه وانتدبه لعظيم أمره وأحيىٰ به مناهج سبيله وفرائضه وحدوده، فقام بالعدل عند تحيُّرِ أهلِ الجهل وتحيير أهل الجدل بالنور الساطع والشفاء النابع بالحقِّ الأبلج والبيان اللائح من كل مخرج علىٰ طريق المنهج الذي مضىٰ عليه الصادقون من آبائه عليهم السلام، فليس يجهلُ حقَّ هذا العالم إلّا شقيٌّ ولا يجهده إلّا غويٌّ ولا يَصُدُّ عنه إلّا جريٌّ علىٰ الله جلّ وعلا» (الشيخ الكليني،١٤٠٧ق، ج١، ص٢٠٣)

ثمّ يواصل قائلا: يقول أحد الشارحين: «العالم» - يعني المخلوق - في العبارة: «و

جعله حجّةً علىٰ موادِّه وعالَمِه...» عطف علىٰ الأهل أو علىٰ المواد، ولعل المراد بهذه الكلمة: العقول، وذلك أن مواد المعرفة هي العقول.. وهاتان الإضافتان - يعني: المواد والعالم - مختصّتان بضمير الله المتعال علىٰ تقدير لام الملكيّة، أي أنّ الله سبحانه قد جعل الإمام حجّةً علىٰ ذوي العقول وغير ذوي العقول، إذ الإمام المعصوم عليه السلام حجّة علىٰ جميع المخلوقات، وأنّ عليهم جميعاً أن يرجعوا إلى هذا الإمام - المجعول بالجعل الإلهي - في كل شيء من أمور تسبيحهم وتقديسهم وعبادتهم وطبيعة خضوعهم لله الواحد الأحد.

وثَمّ احتمال آخر؛ حيث يكون المراد في الموادّ عالم الزمانيّات والجسمانيّات، والمراد من العالم؛ عالم المجرّدات والروحانيّات. فامّا احتمال أنّ المراد من أهل الموادّ؛ أهل المحبّة؛ فبعيد، كما تناولنا العطف تفسيراً و بياناً.

فنقول: القول الصحيح هو أنّه لا مجرّد غير الله سبحانه، والكلام أعلاه بهذا الصدد - أعني فرضَ مجردٍ غير الله تعالىٰ - لا دليل محكماً عليه، بل الدليل بخلافه، وقد ثبت في محلّه، ولا مجال لتوسيع البحث هنا. وأمّا العطف لدىٰ تفسير وبيان المطلب؛ فليس ببعيد، مع أنّ القاعدة أن يذكر العطف على معنىً آخر.

ولدىٰ توضيح «طعم الإيمان» الوارد في هذه الرواية، فينبغي القول: إنّه بالتحقيق الذي تمّ: فإن «طعم الإيمان» هو اصطلاح كثيراً ما ورد في رواياتنا، حيث ألمح النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومون عليهم السلام إلىٰ أن تذوّق طعم الإيمان موهبة ونعمة جعلها الله تعالىٰ في بعض الاعمال، منها: إدراك مقام ولاية الإمام...

و لعلّ إنساناً مؤمناً، ورغم استقرار الإيمان في قلبه؛ لم يتذوّق حلاوة وطعم الإيمان، وإنّ إحدىٰ العلل التي يؤسف لها في أيّامنا؛ حيث نشهد سوء الفهم للدين؛ بل وفي بعض الحالات والموارد قد تتسبّب تلكم العمل بهجرة الدين، وذلك حين لا ينعم المرء المؤمن بتذوّق حلاوة الإيمان الواقعي... وفي حديث نبويٍّ آخر جرت الإشارة إلىٰ أن تذوّق طعم الايمان يكون لدىٰ توفّر حبّ الله المتعال والمودّة لوليّه؛ و البراءة والعداء لعدوّ الله وعدوّ وليّه..

٤) بسند صحيح لرواية واردة عن مولانا الإمام الباقر أو الصادق عليهما السلام قال: «لا يكون العبد مؤمناً حتىٰ يعرفَ اللهَ ورسولَه والأئمّة كلَّهم و إمامَ زمانه؛ ويَرُدَّ إليه ويسلِّمَ له. ثم قال عليه السلام: كيف يعرف الآخِرَ وهو يجهل الأوّلَ ؟» (الشيخ الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، ص١٨٠).

٥) بسند صحيح عن زرارة رضوان الله عليه قال: قلت لمولاي أبي جعفر الباقر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق.. فقال:

«إنّ الله عزّ وجلّ بعث محمداً صلى الله عليه وآله إلىٰ الناس أجمعين؛ و رسولاً وحجّةً لله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله و بمحمدٍ رسول الله واتّبعه وصدّقه، فإنّ معرفة الإمام منّا واجبة عليه، ومَن لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتّبعه ولم يصدّقه ويعرف حقّهما، فكيف يجب عليه معرفةُ الإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقَّهما...» (نفسه، ص١٨).

وقال - المؤلف - في شرح هذه الرواية الكريمة: « أقول: يريد أنّ وجوب معرفة الله ورسوله مقدّمٌ رتبةً علىٰ وجوب معرفة الإمام؛ لا نفيَ وجوب معرفة الإمام عمّن لا يعرف الله ورسوله» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٣)

والمسألة التي يمكن إضافتها علىٰ كلام المرحوم الموسوي الإصفهاني هي أنّ هذا الترتيب قد لوحظ في الأدعية المأثورة عنهم عليهم السلام، إذ طالما أوصونا: أن ندعوَ الله تعالىٰ في عصر الغيبة الأليم في أدعيتها الخاصّة، فنسأله بالقول:

«اللّهمّ عرّفني نفسك؛ فإنّك إنْ لم تعرّفني نفسَك لم أعرف نبيّك، اللّهمّ عرّفني رسولك؛ فإنك إنْ لم تعرّفني رسولَك لم أعرف حجّتك، اللّهمّ عرّفني حجَّتك؛ فإنّک إنْ لم تعرّفنی حجّتَك ضَلَلْتُ عن ديني». (الشيخ الكليني،١٤٠٧ق، ج ١ ص٣٣٧).

٦) في الخبر الصحيح عن محمد بن مسلم رضوان الله عليه قال: سمعت مولاي أباجعفر عليه السلام يقول:

« كلّ مَن دان الله عزّ وجلّ بعبادةٍ يُجهِد فيها نفسَه ولا إمامَ له من الله؛ فسعيُه غير مقبولٍ؛ وهو ضالٌّ متحيِّرٌ؛ واللهُ شانئٌ لأعمالِه، ومثلُهُ كمثلِ شاةٍ ضلّتْ عن راعيها وقطيعها؛ فهجمتْ ذاهبةٌ وجائية يومَها، فلمّا جنّها اللّيل بَصُرَتْ بقطيع غنمٍ مع راعيها فحنّتْ إليها واغترّتْ بها؛ فباتتْ معها في مربضها، فلمّا أنْ ساق الراعي قطيعة أنكرتْ

راعيها وقطيعها: فهجمتْ متحيّرةً تطلب راعيها و قطيعها؛ فبصُرَتْ بغنمٍ مع راعيها فحنّتْ إليها واغترّتْ بها؛ فصاح بها الراعي: الحقي براعيك وقطيعك فأنتِ تائهة متحيّرة عن راعيك وقطيعك، فهجمتْ ذعِرَةً متحيّرة تائهة لا راعي لها يرشدها إلىٰ مرعاها أو يردّها.. فبينا هي كذلك؛ إذا اغتنم الذئبُ ضيعتَها فأكلها... وكذلك واللهِ يا محمد! من أصبح من هذه الأمّة لا إمام له من الله عزّ وجلّ ظاهرٌ عادلٌ؛ أصبح ضالًّا تائهاً؛ وإن ماتَ على هذه الحالة مات ميتةَ كفرٍ و نفاقٍ، واعلم يا محمّد! أنّ أئمّة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله؛ قد ضلّوا وأضلّوا، فأعمالهم التي يعملونها كرمادٍ اشتدّتْ به الريح في يوم عاصفٍ لا يقدرون ممّا كسبوا علىٰ شيءٍ، ذلك هو الضلال البعيد» (نفسه، ص١٨٣)

وفي شرحه هذه الرواية قال: «قوله عليه السلام: «طاهر» إن كان بالمهملة؛ فالمعنىٰ: طاهر عن الأرجاس والذنوب، وهو معنىٰ كونه معصوماً، وإن كان بالمعجمة، فالمعنىٰ ظاهر وجوده وحجّيّته بالدلائل الواضحة والعلائم اللّائحة؛ وإن كان شخصه غائباً عن الأبصار القاصرة» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٤)

و بهذا؛ فقد تناول بالإيضاح هذه الرواية الشريعة بالاستعانة بعلم فقه الحديث و إيراد الاحتمالين في تصحيف كلمة «طاهر وظاهر»، ولكلٍّ جعل تقريراً منفصلاً.

٧) بسند كالصحيح أو بناءً على بعض الوجوه الصحيحة، روي عن مولانا الإمام الباقر عليه السلام أنه قال:

«إنّما يعرفُ اللهَ عزّ وجلّ ويعُبُده مَنْ عرف اللهَ وعَرَفَ إمامَه منّا أهل البيت، ومَن لا يعرف اللهَ عزّ وجلّ ولا يعرفِ الإمامَ منّا أهل البيت؛ فإنّما يعرفُ ويعبدُ غيرَ الله.. هكذا والله ضلالاً» (الشيخ الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، ص١٨١)

٨) في الخبر الصحيح عن مولانا الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال:

«ذِروةُ الأمرِ وسنامُهُ ومفتاحُه وبابُ الأشياء ورضا الرحمنِ؛ الطاعةُ للإمامِ بعد معرفته. إنّ الله يقول: (مَن يطعِ الرسولَ فقد أطاع اللهَ و مَن تولّىٰ فما أرسلناك عليهم حفيظاً). أما لو أنّ رجلاً قام ليله وصام نهاره وتصدّقَ بجميع مالهِ و حجّ جميع دهره ولا يعرفُ ولايةَ وليِّ الله

فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالتِهِ له عليه؛ ما كان له علىٰ اللهِ حقٌّ في ثوابٍ ولا كان من أهل الإيمان» (نفسه، ج٢، ص١٩).

قد وردت هذه الرواية - التي قطعت منها بعض أقسامها - قبل الشيخ الكليني في (المحاسن) للبرقي (١٣٧١ق، ج١، ص٢٨٧) و (تفسير العيّاشي) للعياشي (١٣٨٠ق، ج١، ص٢٥٩)، ولكن المؤلّف أكد علىٰ النقل عن (الكافي) الشريف.

٩) في الخبر الصحيح عن عيسىٰ بن السرىٰ أبي اليسع قال: قلت لأبي عبدالله الصادق عليه السلام: أخبرني بدعائم الإسلام التي لا يسع أحداً التقصير عن معرفة شيءٍ منها؛ الذي مَن قصَّر عن معرفة شيءٍ منها فسد دينه ولم يقبل [الله] منه عمله، ومَن عرفها وعمل بها صلح له دينه وقَبِل منه عمله ولم يضِقْ به ممّا هو فيه لجهلِ شيءٍ من الأمور جَهْلُهُ... فقال:

«شهادة أن لا إله إلا الله، والإيمان بأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، والإقرار بما جاء به من عند الله، وحقّ في الأموال الزكاة، والولاية التي أمر الله عزّوجلّ بها ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله...»

قال: فقلت له: هل في الولاية شيءٌ دون شيءٍ! فضلٌ يعرف لمن أخذ به ؟ قال عليه السلام: «نعم... قال الله عزّ وجلّ: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَن ماتَ ولا يعرف إمامه ماتَ ميتةً جاهليّة. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وكان علياً عليه السلام، و قال الآخرون: كان معاوية، ثم كان الحسن عليه السلام ثم كان الحسين عليه السلام، وقال الآخرون: يزيد بن معاوية والحسين بن علي ولا سواء ولا سواء..

قال: ثم سكت ثمّ قال: ازيدك ؟

فقال له الحكم الأعور: نعم جعلت فداك..

قال عليه السلام: ثمّ كان علي بن الحسين، ثمّ كان محمد بن علي أباجعفر، وكانت الشيعة قبل أن يكون أبوجعفر وهم لا يعرفون مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم حتىٰ كان أبوجعفر، ففتح لهم وبيّن لهم مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم حتّىٰ صار الناس يحتاجون إليهم مِن بعد ما كانوا يحتاجون إلىٰ الناس، وهكذا يكون الأمر، والأرض لا تكون إلّا بإمام.... ومَن مات لا يعرف إمامه مات ميتةً جاهليّة، وأحوج ما تكون إلىٰ ما أنت عليه إذ بلغت نفسك

هذه - وأهوى بيده إلىٰ حلقه - وانقطعت عنك الدنيا، تقول: لقد كنتُ على أمرٍ حسن» (الشيخ الكليني، ١٤٠٧ق، ج٢، ص١٩)

ثم قال في شرح هذه الرواية: «أقول: قوله: هل في الولاية شيء.... إلىٰ آخره، يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المراد استفهام حدٍّ معيّن في الولاية بحيث لا يجزئُ الأقلّ منه حتّىٰ يعرفه السائل ويأخذ به، وهذا هو الشيء الموصوف بالفضل، فأجابه الإمام عليه السلام بذكر أمرين: الأوّل: معرفة الإمام، والثاني: الإطاعة له.. واستدلّ لهذا بالآية الشريفة الآمرة بإطاعة أولي الأمر، وللأوّل بقول النبي صلى الله عليه وآله، ويؤيّد هذا الوجه قوله عليه السلام في الصحيح السابق، فراجع.

وثانيهما: أن يكون المراد طلب دليل من الكتاب المبين أو سنّة سيد المرسلين يدلّ علىٰ وجوب ولاية آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين، ليكون حجّة علىٰ المخالفين، فإنّه عليه السلام لمّا قال: «الولاية التي أمر الله بها؛ ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله» سأل الراوي: هل في ذلك شيءٌ؟ أي: دليل فاضل يعرف، أي: لا يمكن للمخالف ردّه وإنكاره بحيث يتعيّن بذلك الدليل وجوب ولايتهم عليهم السلام.

فذكر حجّتين: إحداهما من الكتاب العزيز، والأخرى من السنّة التي لا يمكن للمخالف ردّهما.. ووجه الدلالة؛ أنّ مَن له أدنىٰ دراية إذا جعل عقله حاكماً يذعن بأنّ الله جلّ شأنه لا يأمر عباده المؤمنين بإطاعة فاسقٍ فاجرٍ عاصٍ ظلومٍ، بل يأمر بإطاعة عالم زاهد معصوم، وكذا النبيّ صلى الله عليه وآله لا يحكم بأنّ مَن مات ولم يعرف رجلاً متجاهراً بأنواع المعاصي والفجور كمعاوية ويزيد ومَن يحذو حذوهما؛ مات ميتةً جاهليّة، بل الذي يجب معرفته مَن لا يعرف المؤمن شرائع دينه إلّا بالرجوع إليه. ويؤيّد هذا الوجه قوله عليه السلام: «وقال الآخرون: يزيد بن معاوية وحسين بن علي عليهما السلام؛ ولا سواء ولا سواء، فتدبّر». (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٦).

١٠) في الحديث الصحيح عن الحارث بن المغيرة جاء أنه قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن مات لا يعرف إمامه، مات ميتةً جاهليّة».

قال: «نعم».

قلت: جاهليّة جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟

قال: جاهلية كفرٍ و نفاق وضلال. (نفسه، ج١، ص٣٧٧)

أقول: «الأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة جداً». (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٧)

ينبغي القول: إنّ حديث المعرفة الذي أوردنا منه شطراً في هذا المقال قد جرىٰ فيه التحقيق والتصديق في مصادر الفريقين (راجع: ١-٣ الأدلّة المشتركة) وسيتمّ فيه البحث قد بلغ حدّ التواتر، وهو من أهمّ استدلالات صاحب (مكيال المكارم)

١١) ورد في (اكمال الدين) أنّ الإمام أباالحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام قال:

«مَن شكَّ في أربعةٍ فقد كفر بجميع ما أنزل الله تبارك وتعالىٰ، أحدها: معرفة الإمام في كلِّ زمان وأوان بشخصه ونعته». (الشيخ الصدوق، ١٣٩٥ق، ج٢، ص٤١٣)

١٢) في الكتاب نفسه ورد عن الإمام الصادق عليه السلام روىٰ عن النبي الاكرم صلى الله عليه وآله قال: «من أنكر القائم مِن وُلدي؛ فقد أنكرني». (نفسه، ص٤١٢)

١٣) وكذا ذكر في هذا الكتاب عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه الكرام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «مَن أنكر القائم مِن ولدي في زمان غيبته، فمات، فقد مات ميتةً جاهليّة» (نفسه).

١٤) في كتاب (الغيبة) للنعماني رحمه الله بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «مَن بات ليلةً لا يعرف فيها إمامه؛ مات ميتةً جاهليّة». (النعماني، ١٣٩٧ق،ص ١٢٧)

ونظراً إلىٰ أنّ هذا الحديث تتضمّن موضوع (موت الجاهليّة) وكذا نسبته إلىٰ كلّ من لا يعرف إمام زمانه أو تمرّد ورفض الانصبياع لأوامره وتعاليمه، فإنّنا سنتناول في هذا القسم - نظراً لأهمّيّة الموضوع- التحقيق في الأبعاد المختلفة والمسائل المتوفّرة في هذا الحديث فيما يرتبط بميتة الجاهليّة.

المسألة ١:

ينبغي بدءاً التحقيق في مرحلة الجاهلية من وجهة النظر القرآنية والتاريخيّة، ليُعلم ماهي ميتة الجاهليّة؟ وطبقاً لما جاء من إيضاح قرآني وما ورد في المصادر التاريخيّة. فحياة الشرك التي استولت علىٰ العرب وغيرهم من أمثالهم قبل طلوع شمس

الإسلام وقبل البعثة النبويّة المباركة، كانت أنواع الانحراف الديني وإشكال الاضطراب الاجتماعي وانعدام الأخلاق الفاضلة والأمن على النفوس والأعراض والأموال والفواصل الطبقيّة والتطرّف والتمييز العرقي.. قد خيّمت علىٰ المجتمع العربي.. وهذا ما عرف بعصر الجاهلية الأولىٰ ولم يكن ثَمّ ما يشار إليه بالعلم والمعرفة والعواطف الإنسانيّة والأمن والاستقرار والنظام و القانون والعدل والحياء.. ولقد كان الآباء يئدون بناتهم الوليدات ويحذفونهنّ من الحياة فيما كانوا يتقون عن أنفسهم الأولاد بكلّ بساطة.

المسألة ٢:

أنّ الإمام - وطبقاً للأحاديث والروايات المتوفّرة - هو الذي يُعَدُّ عدم معرفته من جهة، والتمرّد علىٰ تعاليمه موجباً لاستحقاق دخول النار، هو الإمام المتوفّرة فيه الشرائط الشرعية والعقائديّة الحقّة، وهو الداعي بأمر الله عزّوجلّ، دون إمام الكفر والداعي إلىٰ النار و الملوّث بأنواع الفسق والفجور والظلم والجهل.. وعليه؛ فإنّ الإمام الحقّ هو من يتوفّر فيه شرطان، وقبل كل شيء:

الأوّل: حيازته أعلىٰ مرتبة علميّة وأسمىٰ الأخلاق الفاضلة والجدارة التامّة، ليتمكّن عبر ذلك من تحمّل مسؤوليات الإمامة والقيادة لإرشاد وهداية وتربية الناس ضمن مساحة القيادة المؤمنة، دون أن يصدر منه قصور أو تقصير في إطار الإجابة علىٰ أسئلة الناس... وكذا ينبغي أن لا يعتوره عيب وعجز ما عن فيما يرتبط بتوفير الحاجات المادّيّة والمعنوية في المجتمع المسلم، فلا يعجز عن التخطيط والتنفيذ لما يتعلّق بالإصلاح والإرشاد العقائدي والعلمي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي بالنسبة لكلّ شخصٍ أو جماعة.. وذلك كلّه ينطوي تحت إطار و مفهوم إنقاذ أتباعه من ميتة الجاهليّة الجهلاء وقيادتهم نحو السعادة الأبديّة.

الثاني: لزم اتّصافة - ظاهراً وباطناً - بالطّهر التامّ و المصونية عن الهوىٰ والخطأ، لضمان عدم انحرافه هو - عقائدياً وعلميّاً وعمليّاً - وكذا ليرشد اتباعه إلىٰ الحقّ والانضمام إلىٰ الإسلام الحقيقي؛ بعيداً عن أيّ انحراف. وهنا تجدر الإشارة إلىٰ أنّ هكذا إمام هو مَن تعتبر معرفته أو عدم معرفته قضيّة مصيريّة وحدًّا فاصلاً لتحديد مستقبل كلّ إنسان

وجماعة ورسم خارطة المسار إلىٰ الجنّة أو النار.. لاسيّما وأنّ صدور خطأ واحد عنه فيما يتعلّق بالعلم والعمل والأخلاق سيقعد به عن أن يكون قائداً معتمداً موثوقاً من قبل الاتباع خاصّة والناس عامّة.. إذ الانحراف الواحد والخطأ البسيط سيجعل منه عرضة دائمة لأنواع الانحراف والأخطاء المحتملة، وهذا ما يسلبه اعتماد الآخرين عليه.

المسألة ٣:

بإضافة كلمة (إيام) إلىٰ كلمة (الزمان) وكلمة (الزمان) التي يرجع ضميرها إلىٰ كلمة (مَن) فإن كلَّ فردٍ فردٍ من الرجال والنساء ومليارات المسلمين سيشملون بهذا الحكم في كلّ عصر. وبعبارة أخرىٰ؛ إنّه منذ يوم استشهاد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وإلىٰ هذا الحين - القرن الرابع عشر الهجري - قد جاء مليارات من المسلمين وغادروا.. وكان جميعهم - بلا استثناء واحد منهم - مكلّفين بمعرفة إمام الزمان، حيث كان المتصدّي لمقام الأمامة والقيادة، وهو في هذه اللحظة الراهنة وما يليها من الدهور الجهة التي ينبغي أن تكون مطاعة.. و في غيرهذه الصورة وبحكم هذا الحديث الشريف وما تضمّنه وطفح به من صراحة بالغة فإنّ موت الجاهل بهذا الإمام الحقّ ليس سوىٰ موت الجاهلية الجهلاء عن كفرٍ و نفاق وضلال...

المسألة ٤:

أنّ الشيعة يؤمنون بأنّ معرفة هكذا إمام - وهو الذي جرىٰ اصطفاؤه و تنصيبه كما هو اصطفاء النبي صلى الله عليه واله و تنصيبه من جهة الله تعالى، بالخصائص التي يتمتّع بها قد خرج عن (خيرة) الأفراد والجماعات، وأنّ الله عزّ وجلّ وحده القادر علىٰ تنصيبه ثمّ تعريفه من قبل النبيّ أو الإمام المعصوم الذي يسبقه في الترتيب، ليتّبعه الناس ويأتمّوا به ويطيعوا أوامره والأخذ بما يأتيهم به و الانتهاء عمّا ينهاهم عنه...

المسألة ٥:

بالنظر إلىٰ أنّ معرفة الإمام في كل زمان هو الغاية الأصليّة من الإدلاء وبيان هذا الحديث والأحاديث الكثيرة الأخرىٰ، فإنّ ثَمَّ سؤالاً يطرح نفسه في البين، وهو: ما المراد من معرفة الإمام أصلاً؟ وما هي حدود معرفة الإمام؟

ليس خافياً أنّ معرفة الإمام لا يقصد بها مجرّد معرفة هويّته الشخصيّة من اسم ولقب واسم الأب والأمّ ومحلّ الولادة والمسكن وخصائصه الطبيعيّة، كما أنّ التعرّف إلىٰ الإمام بحدود الجيرة و القرابة واللّقاء وتبادل التحيّة والرؤية، بل وحتّىٰ التعلّم منه والتقدم إليه بالسؤال.. لا يمكنه أن يوفّر وظيفة مَن يعرف الإمام.. كما أنّ المريض بداء خطير ويحتاج إلىٰ إجراء عملية خطيرة في قلبه أو دماغه، فإنّه لا تكفيه معرفة طبيبه المعالج والجرّاح بالاسم والعنوان، إذ عليه - في المرحلة الأولىٰ - أن يطمئنّ إلىٰ طبيعة تخصص وحذاقة هذا الطبيب. ثم في المرحلة الثانية عليه أن يعمد إلىٰ مراجعته والطلب إليه أن يحدّد طبيعة المرض وكيفية العلاج أو إجراء العملية الجراحيّة، وفي المرحلة الثالثة يتوجّب عليه العمل بأوامره وتوصياته.. وهنالك يتحقّق للمريض الأمل بالخلاص من المرض أو التخفيف من حدّته، وإلّا فإنّ التقصير في طيّ كلّ مرحلة من المراحل المشار اليها لن يأتي بالنتيجة المطلوبة..

وفي هذا الباب؛ كانت أضحت معرفة الإمام - كما يفهم من الحديث نفسه - المنصوب من قبل الله تعالىٰ والمعرّف من قبل الرسول ﷺ، أمراً يقتضي أن يعرفه الإنسان المكلّف علىٰ أنّه أعلم الخلق وأورعهم وأزهدهم وأنّه المصون عن ارتكاب أي خطأ و الوقوع في أي منزلق.. وبهذه الخلفيّة الفكريّة والعقائديّة يمكن للإنسان التأسّي بإمامه و اتّباع أوامره لينال السعادة، وإلّا فإنّ الجهل بهكذا إمام وذي هكذا خصائص، أو بمجرّد معرفته من دون الالتزام العملي ومن دون الامتثال لتعاليمه.. لن تتسنىٰ الخطوة بالإسلام الأصيل.. وستكون العاقبة السيئة بانتظار صاحب هذه المعرفة السطحيّة الجوفاء..

المسألة ٦:

بالدّقة في البحث والتحقيق الموجز حول الحديث الشريف القائل: « مَن ماتَ.. » والأحاديث والروايات المشابهة نصل إلىٰ النتائج أدناه:

١. لزوم أصل مقام إمامة الواجد للشرايط في النظام الإسلامي العقائدي.

٢.نفي الحكومات الغاصبة الشخصية والشورائية ومواجهة الفوضىٰ.

٣- ضرورة استمرار مقام الإمامة ووجود الإمام الواجد للشروط في كلّ زمان، رغم أنّ قروناً قد انقضت علىٰ تاريخ ظهور الإسلام.

٤.تعدّد الإمام بحسب الفترات المختلفة، لا بحسب البلدان والقوميات والطبقات المتعددّة والمتنوّعة

٥- ميتة الجاهليّة في حال عدم معرفة الإمام الواجد للشرائط في كلّ زمان.

٦- المتصدّي للإمامة والخلافة ينبغي أن يكون الأعلم والأورع من بين الناس.

٧-نفي إمامة عموم المتصدّين للخلافة بما هو أعم من الأمويّين والعباسيّين وغيرهم، لعدم انطباق منهجيّتهم وهمجيّتهم مع الإمام المهدى المطلوب في الحديث أعلاه، وأنّ أحداً لم يقل بأنّ عدم معرفتهم بالإمام مؤدٍّ إلىٰ ميتة الجاهليّة.

٨- الحكام الأمويّون والعباسيّون محكومون بميتة الجاهليّة، لأنهم لم يرتضوا إمامة أئمة الحقّ المتوفّرة فيهم الشروط، كما كانت ممارساتهم - لاسيّما في فترات حكوماتهم - مقرونةً بالكفر والزندقة والفسق والفجور.

٩- طرق وأساليب معرفة الإمام تختزل في التعريف من الناحية النبويّة أو الإمام السابق، أو إظهار المعجزة و فعل ما هو خارج عن قدرة البشر.

١٠-أنّ موضوع الإمامة - وكما هو معتقد الشيعة، من أصول الدين؛ إن لم نقل أنّه أصل الدين، [بل إن الإمام المعصوم هو أصل الدين الأصيل، كما ورد في الحديث النبوي الشريف القائل: «يا علي أنت أصل الدين» وما هذه الأصول الخمسة المشتهرة إلا عقيدة حاكها الشيخ الطوسي تقليداً الأهل الخلاف في الأشاعرة في أصولهم الثلاثة: التوحيد والنبوة والمعاد، و مماهاة لأصول المعتزلة الأربعة؛ التوحيد والعدل والنبوة والمعاد.. فأضاف لها الشيخ الطوسي أصلاً خامساً كما للمخالفين أصولهم، فقال بأصل الإمانة.. والحال أن الإمامة مجرد شأن في شؤون الإمام المعصوم عليه السلام. لاسيّما وأن هذه الأصول المزعومة لم يرد في تدبيجها آية من كتاب ولا نص في معصوم.. وإنّما الوارد في هذا الصدد، أن المعصوم هو أصل الدين، بل هو الدين كلّه.. الدين الذي به يعرف الربّ الجليل ويعبد؛ ويستغنىٰ به عن عبادة ما سوىٰ الله العلي الكبير. المترجم] لا من فروعه كما يزعم أهل

الخلاف.. لأنّ موت الشخص الجاهل في مسألة هي من مسائل فروع الدين - سواء كانت واجباً أو حراماً - لا يمكن أن تنتهي إلىٰ موت الجاهليّة، إذ الجهل بالحكم الفرعي غير مضرٍّ بالإسلام.

١١- أنّ الغاية الأهمّ من معرفة الإمام الالتزام العقائدي بمقام إمامة الأئمة المحقّين و متابعة عملية لأقواله وأفعاله.

١٢- بهذا الدليل، فإنّ أهل السنّة وسائر الفرق؛ مثل الزيديّة والإسماعيلية وحتىٰ من يعتبرون أنفسهم شيعة منطلقين من المنهجية الصوفية بعيد الإمام الثامن عليه السلام، ويعتبرون الآخرين ممّن يستمونهم بالأقطاب - مثلاً - هم أئمة وقادة الباطن والمعنوية؛ ويعدّون الأئمة الأربعة بعد الإمام الرضا عليه السلام أئمة ظاهريين وسطحيين.. هم - عموماً - لا جواب بين أيديهم علىٰ السؤال الموجّه إليهم بخصوص إمام زمانهم، ولا ريب في أنهم عرضة دائمة لميتة الجاهليّة...

١٣- نظراً إلىٰ قطعيّة حديث «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه..» وبالشرح الذي مرّ آنفاً، فإن الشيعة الإمامية الاثني عشرية يبقون ضمن دائرة الإيمان بالأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، والذي يقف في خاتمتهم الإمام المهدي الحجّة بن الحسن عليهما السلام ويمكن أن يتخلّصوا من ميتة الجاهليّة، وأنّهم هم وحدهم المصداق لهذا الحديث.

٥- المراد من معرفة الإمام

في خاتمة هذا القسم عمد المرحوم الموسوي الإصفهاني إلىٰ بحث المراد من معرفة الإمام المعصوم، فقال: «وأمّا المراد من المعرفة التي يجب تحصيلها، فسيأتي في صدر الباب الثامن أنّ الواجب من المعرفة أمران: أحدهما: معرفة شخص الإمام باسمه و نسبه، والثاني: معرفة صفاته وخصائصه التي يمتاز بها عن غيره، فانتظر لتفصيله إن شاء الله» (الموسوي الإصفهاني، ١٤٢٢ق، ج١، ص٥٨)

إن هذه النظرة وهذا التعريف - لمعرفة الإمام - وفي عصرنا الراهن من الأهمّيّة بمكان، لا سيّما وأنّ جملة من الكذّابين قد ادّعوا المهدوية والوصاية والسفارة من قِبل

الإمام المهدى عليه السلام، و منهم المدّعى البصري المعاصر.. وعلىٰ هذا؛ كان من الواجب علىٰ محقّقي الحوزة المهدوية - التي تستلّ شرعيتها من وجود وإمامة الإمام الثاني عشر عجل الله تعالىٰ فرجه - أن يولوا مزيد الاهتمام وتوعية الناس وتعريف الإمام باسمه ووصفه بشكل مستقل مميّز، كما ورد في الرواية الكريمة عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام حيث قال: «إنّ أفضل الفرائض وأوجبها على الإنسان؛ معرفة الربّ والإقرار له بالعبودية... وبعده معرفة الرسول... [و] معرفة الإمام الذي به يأتمّ بنعته وصفته واسمه في حال العسر واليسر» (الخزاز الرازي، ١٤٠١ق، ص٢٦٣)

٦- النتيجة

* إنّ أهمّ ما أدلىٰ به الفقيه أحمدآبادي في كتاب (مكيال المكارم) أنّ الايمان لا يتحقّق من دون معرفة الإمام المهدى عليه السلام ... و هذا الاستنتاج شيء عظيم علىٰ التراث العلمي والعقائدي الوارد عند علماء الإماميّة.

* وكما هم علماء الشيعة ومحقّقوهم، يرىٰ أنّ تنصيب الإمام يجب أن يكون من جانب الله تعالىٰ بداعي عجز البشر عن هذا الأمر وعدم صلاحيتهم إزاءه، وفي تقريره - كما هو تقرير العلّامة البحراني - قد أوجب هذا الأمر على الله سبحانه وتعالىٰ.. ولا ريب في أنّ هذه الرؤية قلّ أن تداولها علماء الشيعة من قبل، حتىٰ صارت بمثابة المقدّمة؛ مقولة: إنّ علىٰ الناس أيضاً أن يعرفوا إمامهم، وذلك أنّ اتّباع الإمام بلا معرفة مسبقة و مزامنة أمر غير ممكن.

* لدىٰ بيانه الأدلّة النقلية في الروايات الصحيحة أو شبه الصحيحة الشيعيّة، على مصطلح المتأخّرين، [إن تقسيم الروايات علىٰ هذا المنوال؛ فى متواترة وصحيحة وحسنة ومعتبرة ومقبولة و ضعيفة و.... و... إنما هو ابتداع فى قبل من يسمون بعلماء علم الأصول، وهو العلم القائم على أسس لم ترد علىٰ لسان القرآن أو الأئمة الطاهرين، بل هو علم ابتدعه المخالفون لأهل البيت عليهم السلام لحمل الناس علىٰ تصديق رواياتهم المكذوبة علىٰ رسول الله صلوات الله عليه وآله، والحال أنهم عليهم السلام كانوا قد أرشدوا شيعتهم - إذا ما أرادوا معرفة صحّة ما يروىٰ عنهم إلىٰ جملة قواعد علميّة رائعة، كالعرض علىٰ القرآن الكريم، وتحديد طبيعة

الرواية عبر ما أطلقوا هم عليهم السلام «لحن القول» دفعاً للراوي والمتخصّص والفقيه إلىٰ سبر أغوار أساليب المعصومين عليهم السلام و التعرف علىٰ الصادر عنهم وطرد المنسوب إليهم كذباً... و لكن مِن الشيعة فى رفض هذا الأسلوب وعمد إلىٰ التشبّث بأسلوب المخالفين... نعمد هذا البعض الشيعي الكثير إلىٰ تسليط سيف الزيف علىٰ رقبة المأثور المعصوم.... فراحوا يحذفون ما يحذفون، تحت مسمّىٰ صنف الرواية.. حتىٰ قال قائلهم: إن حوالي (٩٠٪) ممّا لدينا عن المعصوم ضعيف ويجب حذفه. المترجم] نقل المؤلف (١٤) رواية؛ معظمها عن كتاب (الكافي) الشريف للشيخ الكليني رحمه الله و (كمال الدين) للشيخ الصدوق. وفى الروايات ماهو منقول من كتاب (بصائر الدرجات) للصفار رحمه الله، غير أنّ المؤلف نقلها عن كتاب (الكافي) باعتباره أحد الكتب الأربعة المميّزة لدىٰ الشيعة، وكذا الشأن في كتاب (كمال الدين) وهو لأحد مصنّفي تلكم الكتب الأربعة.. فأكّد المؤلف هذا الأمر بأسلوبه الخاصّ؛ والذي منه أن عمد إلىٰ نقل رواية ما مقطّعة حسب الحاجة... فكان الصحيح برأيه ما وافق رؤية متأخّري علماء الشيعة.. وهو مذعن أيضاً بأنّ الروايات في هذا المجال أكثر بكثير ممّا أورده في (المكيال).

* و نجده رحمه الله تارةً يولّي بعض مصطلحات الروايات تأمّلاً أكثر؛ لما تتحمّل، لإحراز مزيد من الفهم من قبل القارئ والمخاطب.

* بناءً على الروايات التي جمعها، قد ذهب المؤلّف المرحوم إلىٰ أنّ كلّ من عرف - في المرحلة الأولىٰ - ربّه ورسوله، عليه - في المرحلة الثانية - أن يعرف إمامه الذي نصبه الله تعالىٰ له و عرّفه رسوله به.

* حرص المؤلف المرحوم كلّ الحرص؛ وباستثمار علم فقه الحديث إلىٰ شرح وبيان بعض الروايات التي تعرضت للتصحيف - لشتّىٰ الاسباب - ممّا يحكي تسلّطه وتخصّصه في علم الحديث ومعارف الشيعة.

*حديث المعرفة: «مَن ماتَ ولم يعرف إمام زمانه؛ مات ميتةً جاهليّة» الذي يمكن القول بتواتره المعنوي بين جميع المسلمين، هو من أهمّ الاستدلالات النقلية التي أكّدها المؤلف المرحوم في ضرورة معرفة الإمام المهدى عجلّ الله تعالىٰ فرجه الشريف.

المصادر

١- **القرآن المجيد**

٢- ابن أبي زينب (النعماني) محمد بن إبراهيم، **الغيبة**، المحقق: علي أكبر الغفاري، طهران، نشر صدوق، ١٣٩٧ ق.

٣-ابن بابويه (الشيخ الصدوق)، محمد بن علي، **الهداية** (في الأصول والفروع)، تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٨ ق.

٤- نفسه، **علل الشرائع**، قم، مكتبة داوري، ١٣٨٥ ش.

٥-نفسه، **كمال الدين وتمام النعمة**: المصحّح: علي أكبر الغفاري، طهران، اسلامية، ١٣٩٥ ق.

٦-ابن بطريق، يحيىٰ بن الحسن، **عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار**، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط أولى، ١٤٠٧ ق.

٧-ابن شهر آشوب المازندراني، محمد بن علي، **مناقب آل أبي طالب** عليهم السلام، قم: العلّامة، ط أولىٰ، ١٣٧٩ ق.

٨-ابن طاووس، علي بن موسىٰ، **التشريف بالمنن في التعريف بالفتن**، قم: مؤسسة صاحب الأمر، ط أولى، ١٤١٦ ق.

٩-نفسه، **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**، قم: خيّام، ط أولىٰ، ١٤٠٠ ق.

١٠- ابن عطيّة، جميل حموّد، **أبهىٰ المراد في شرح مؤتمر علماء** بغداد، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط أولى، ١٤٢٣ ق.

١١-ابن قانع البغدادي، عبدالباقي، **معجم الصحابة**، بيروت: دار الفكر، ط أولىٰ، ١٤٢٤ق.

١٢-ابن كثير الدمشقي، اسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط أولى، ١٤١٩ ق.

١٣-البحراني، ميثم بن علي، **قواعد المرام في علم الكلام**، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٦ ق.

١٤- البحراني، علي، **منار الهدىٰ في النصّ علىٰ إمامة الاثني عشر** عليهم السلام، تحقيق: تنقيح و تحقيق وتعليق: السيد عبد الزهراء الخطيب، بيروت: دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٥ق، ١٩٨٥ م.

١٥- البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، **المحاسن**، قم: دار الكتب الإسلامية، ١٣٧١ق.

١٦- الخزاز الرازي، علي بن محمد، **كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر** عليهم السلام، تحقيق: عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري، قم: بيدار، ١٤٠١ ق.

١٧- السيد المرتضىٰ، علي بن الحسين، **الذخيرة في علم الكلام**، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١١ ق.

١٨- شبر، السيد عبد الله، **حقّ اليقين في معرفة أصول الدين**، بيروت، الأعلمي، ١٤١٨ق.

١٩- الشوشتري، القاضي نور الله، **إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل**، قم: مكتبة المرعشي النجفي، ط اولىٰ، ١٤٠٩ ق.

٢٠- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، **مسالك الإفهام إلىٰ تنقيح شرائع الإسلام**، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٤ق.

٢١-نفسه، **حقائق الإيمان**، تحقيق: السيد مهدي رجائي، قم: مكتبه المرعشي النجفي، ١٤٠٩ق.
٢٢- الصاوي، أحمد. **بلغة السالك لأقرب المسالك**. تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار النشر ودار الكتب العلمية، ط أولىٰ، ١٤١٥ ق - ١٩٩٥ م.
٢٣ - الصفار، محمد بن حسن، **بصائر الدرجات في فضائل آل محمد** عليهم السلام، مصحّح: محمد كوچه باغي، قم: مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٤ ق.
٢٤- الطبري الإمامي، أبوجعفر محمد بن جرير بن رستم (المتوفّىٰ في القرن الخامس)، **دلائل الإمامة**، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم: مؤسسة البعثة، ١٤١٣ق.
٢٥- العيّاشي، محمد بن مسعود، **التفسير**، مصحّح: هاشم رسولي محلاتي، طهران: المطبعة العلميّة، ط أولىٰ، ١٣٨٠ ق.
٢٦- الغزالي، محمد بن محمد، **قواعد العقائد**، تحقيق وتعليق: موسىٰ محمد علي، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥ ق.
٢٧- الفاضل المقداد، **إرشاد الطالبين إلىٰ نهج المسترشدين**، تحقيق: السيد مهدي ر جائي، قم، مكتبة المرعشي، ١٤٠٥ ق.
٢٨- نفسه، **اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية**، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، قم: دفتر تبليغات إسلامى، ١٣٨٠ ش.
٢٩ - كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين، **أصل الشيعة وأصولها**، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي عليه السلام، ط أولىٰ، ١٤١٥ ق.
٣٠- الكراجكي، محمد بن علي، **كنز الفوائد**، قم: دار الذخائر، ط أولىٰ،١٤١٠ق.
٣١- الكليني، محمد بن يعقوب، **الكافي**، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ ق.
٣٢- اللاهيجي، عبدالرزاق، **سرمايه إيمان**، تصحيح: صادق لاريجاني، طهران: الزهراء، ١٣٦٤ ش.
٣٣ - المجلسي، محمد باقر، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، بيروت، مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية المصحَّحة، ١٤٠٣ق، ١٩٨٣ م.
٣٤- المسعودي، علي بن الحسين، **إثبات الوصيّة**، قم: انصاريان، ط ثالثة، ١٤٢٦ ق.
٣٥- المفيد، محمد بن محمد، **الفصول المختارة**، قم، موسسة آل البيت عليهم السلام، ط أولى، ١٤١٣ق.
٣٦ - الموسوي الإصفهاني، الميرزا محمد تقي (فقيه أحمد آبادي)، م**كيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم** عليه السلام، قم: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، ط رابعة، ١٤٢٢ ق.
٣٧- الموسوي الشفتي، السيد أسد الله، **الإمامة**، اصفهان، مكتبة الشفتي، ١٤١١ ق.
٣٨- مهدوي، مصلح الدين، **أعلام إصفهان**، تصحيح: غلام رضا نصر اللهي، إصفهان، شهرداري اصفهان، ١٣٨٦ ش.
٣٩- النجفي، محمد حسن، **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، تصحيح: عباس قوجاني و علي آخوندي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٤٠٤ ق.
٤- هاشمي شاهرودي، محمود، **دائرة المعارف فقه إسلامى بر مذهب أهل البيت** عليهم السلام، قم: مؤسسة دائرة المعارف فقه اسلامي، ١٤٣٢ ق.